

وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٧٥ لسنة ٢٠٠٣ «بالتفوض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الغربية

عن العام المالى ٢٠٠٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٢٠٠٢/١/٣١ :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفوض بالاختصاصات :

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الغربية جلسة ٢٠٠٣/٣/٢٩ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٣/٧/٢٧ :

قرر :

ماده ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الغربية عن العام المالى ٢٠٠٢ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٢٠٢٧٠٩٦٤ جنيه (فقط اثنان مليون وسبعين وعشرون ألفاً وتسعة جنيهات وأربعة وستون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٧٧١١٤١٣٣ جنيه (فقط سبعمائة وواحد وسبعون ألفاً ومائة واحد وأربعون جنيهًا وثلاثة وثلاثون قرشاً لا غير) ويبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٢٥٥٨٦٨,٣١ جنيه (فقط مليون ومائتان وخمسة وخمسون ألفاً وثمانمائة وستون جنيهًا واحد وثلاثون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠٠٢/١٢/٣١ مبلغ ٤٩٨٣٧٢٢,١٢ جنيه (فقط أربعة ملايين وتسعمائة وثلاثة وثمانون ألفاً وسبعمائة واثنان وعشرون جنيهًا وأثنا عشر قرشاً لا غير).

ماده ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية.

تحريراً في ٢٠٠٣/٧/٢٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

(إمضاء)